العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية الى زواج القاصرات

أ.د.أساور عبد الحسين ميسة عبد داود الموسوي
جامعة بغداد - كلية التربية للبنات - قسم الخدمة الاجتماعية

ملخص البحث
تناول هذا البحث أهم العوامل المؤدية الى زواج القاصرات ، وتأتي أهمية الدراسة بتسليط الضوء على العوامل المؤدية الى زواج القاصرات مما لزواج القاصرات من انعكاسات على المجتمع وعلى مستوى الفرد والاسرة؛ وما له من آثار على وضع المرأة باعتبارها نصف المجتمع، فزواج القاصرات يعيق تقدم المرأة ويحرمها من طفولتها ويحرمها من التعليم كما يؤدي الى تفشي الامية ، اضافة الى ان زواج القاصرات له مخاطر نفسية وصحية واجتماعية على الفتاة والاسرة معا.
وركزت اهداف الدراسة في التعرف على التعرف على العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية الى زواج القاصرات، وتسليط الضوء على اثر زواج القاصرات على الفتاة .

Social and cultural factors leading to the marriage of minors

Prof. Dr. Asawer Abdulhussein Mesa Abed dawad al- musawe
University of Baghdad - College of Education for Women - Social work Dept.

Abstract
This paper deals with the most important factors leading to child marriage and the importance of the study shed light on the factors leading to the marriage of minors than to underage marriage of repercussions on society and on the individual and household level, and thus its effects on the development of Almrah Battabarha half of society Vsba minors hinders progress Almrah and deprive of her childhood and deprive them of education leading to the spread of illiteracy , in addition to the marriage of minors having psychological risks, health and social girl and the family together.
The objectives of the study focused on identifying the socio and cultural factors leading to the marriage of minors, and highlights the marriage Alqaasrataly the girl effect.

المقدمة
انتشرت في الآونة الاخيرة ظاهرة تزويج القاصرات بصورة ملحوظة في المجتمع العراقي ، اذ يقوم اولياء امورهن بتزويجهن وهن صغيرات لأشخاص متمكنين ماديا.
هناك اسباب او عوامل اجتماعية تساعد على تفشي هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة، ان هذه الظاهرة هي نتاج التخلف وعدم مراعاة القيمة الانسانية لفتاة يجب ان نوليها الرعاية والاهتمام لتكون مؤهلة لأداء مسؤولية قيادية مهمة في بناء الاسرة ، هذا الدور المهم الذي تجهله التقاليد العشائرية واضطهدته الحروب والبطالة وازمة السكن .
كثيرة هي الاسباب والدوافع التي تدفع الابوين الى رمي فلذات اكبادهم الى الزواج المجهول اي زواج القاصرات وهذه الظاهرة كارثة اجتماعية واخلاقية ، ففي العراق يعتبر زواج الصغيرات او القاصرات من الظواهر المنتشرة والمتوارثة مجتمعيا خصوصا في الارياف والتي من الصعب العدول عنها كونها تقليدا ازليا دون الاحساس بأي حرج من قيامهم بهذا الشي لقناعتهم بأن الاسلام لم يحدد سنا للزواج دون النظر الى ان زواج القاصر قد يؤثر سلبيا على صحتها وايضا له اثار سلبيا على المجتمع لأنها قد لا تصلح لأن تكون اما وغير مؤهلة لتربية اطفالها الذين يصبحون مثلها بعد اعوام .
وجاءت اهمية البحث بتناول العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية الى زواج القاصرات في العراق.
وتكون هذا البحث من ثلاث مفردات تناولت الاولى الإطار العام للبحث من حيث المشكلة والاهمية والاهداف، وتناولت المفردة الثانية تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية، فيما تناولت الثالثة العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية الى زواج القاصرات وتضمن كذلك الخاتمة.

اولا // الإطار العام للبحث

١ـ مشكلة البحث

تعد ظاهرة زواج القاصرات من اكثر الظواهر التي تهدد النسيج الاجتماعي في المجتمعات الانسانية كافة ،اذ تفاقمت هذه الظاهرة في المجتمعات التقليدية لا سيما العربية ومنها العراق بالمقارنة مع المجتمعات الاخرى، ان هذه الظاهرة لم تعد مجرد مشكلة او حالات فردية تحدث بشكل عابر في المجتمع بل تفرز اشكاليات مجتمعية على صعيد المجتمع والاسرة والافراد.

ان زواج القاصرات قد يحقق للأسرة بعض المكاسب الآنية، الا انه في نهاية الامر يكلف ثمنا باهضا تتحمل الفتاة عبأه الاكبر كما يلقي بظلاله على البنى الاجتماعية نتيجة لما يتركه من تداعيات تهدد أمن الاسرة واستقرارها.

حيث تحتل العوامل الاجتماعية والثقافية أهمية بالغة بفضل تأثيره وطبيعة تشكيله من خلال خلفية طويلة تتأثر بالخبرات والظروف والتجارب المختلفة منذ الطفولة إذ يسلط المجتمع على الانسان إيحاءا مكررا لمختلف شؤون العقائد والقيم والاعتبارات الاجتماعية وهو بذلك يطبع تفكير الانسان في قوالب معينة يصعب التحرر منها فالإنسان صنعته بيئته الاجتماعية ولو نشأة في بيئة اخرى لكان تفكيره على نمط اخر.

٢ـ أهمية البحث

تتلخص اهمية البحث بما يأتي:

١ـ تسليط الضوء على العوامل المؤدية الى زواج القاصرات.

٢ـ بيان اثر زواج القاصرات على مستوى الفرد والاسرة معا.

٣ـ اهداف البحث

١ـ التعرف على العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية الى زواج القاصرات.

٢ـ تسليط الضوء على اثر زواج القاصرات على الفتاة .

ثانيا // المصطلحات والمفاهيم العلمية

١ـ الزواج Marriage

الزواج في اللغة ، معناه الاقتران والازدواج ، يقال زوج الشيء ، وزوجه اليه اي قرنه به ، وتزوج القوم ، تزوج بعضهم بعضا ، والمزواجة والازدواج بمعنى واحد[١].

الزواج في الاصطلاح، هو عقد يرد على مالك المتعة قصدا[٢] ، وللفقهاء تعريفات كثيرة للزواج قديما وحديثا ولكنها تدور حول معنى واحد وان تعددت الفاظهم، فهو يتكون من مجموعة الايجاب والقبول بين الرجل والمرأة، وتتفق معظم الشرائع حاليا على ان الزواج عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعا غايته انشاء رابطة للحياة الزوجية المشتركة والنسل، ومن هذه التعريفات الزواج هو عقد الرجل على المرأة تحل له بحيث يفيد حل استمتاع كل منهما بالآخر على الوجه المشروع[٣].

عرف فقهاء المسلمين الزواج بكونه عقدا يفيد حل العشرة بين الرجل والمرأة وتعاونهما ويحدد ما لكليهما من حقوق وما عليهما من واجبات [٤].

٢ـ القاصر Minor

القاصر في اللغة، بكسر الصاد من قصر عن الشي اذا تركه عجزا ،او عجزعنه [٥]. وهو العاجز عن التصرف السليم[٦].

وفي نظر القانون (القاصر) من لم يبلغ سن الرشد فيوضع تحت حماية وعناية وصي او (والد القاصر)[٧].

القاصر في الاصطلاح ؛ الجاهل القاصر هو كل جاهل معذور بجهله إما لأنه غير ملتفت للمسألة التي يجهل بها أو لأنه ملتفت لكنه غير قادر على معرفتها ، ويقال أيضا جاهل عن قصور مقابل المقصر[٨].

٣ـ العادات والتقاليد الاجتماعية

العادات هي استجابة لحاجات ثابتة نسبيا، ومتغيرة تبعا لذلك لأنها تستجيب في الزمان والمكان لحاجة اجتماعية يمكن ان تكون مستقلة عن الزمان والمكان، يتخطى مفهوم العادة الاجتماعية مسألة التكرار لعملية معينة او النشاط اللاشعوري واللاوعي لعملية ما، والناتج عن تكرار فعل حتى ولو كان فعلا اجتماعيا، حيث ان هذا المفهوم يشير الى عملية انتاج الافكار واستمرارية هذا النشاط مع استمرارية تطور المجتمع[٩].

اما التقاليد ما هو الا عادة فقدت مضمونها، يمارسها الانسان لمجرد المحافظة والتقاليد شكل من اشكال الرواسب الثقافية في المجتمع، تتغير العادات باستمرار بفعل الاحتكاك بالغير، اما التقاليد فهي ثابتة ، لا تأخذ ولا تعطي، بل تحفظ تماسك الجماعة ثقافيا، بالاستناد الى معطيات ثابتة على صعيد المعتمد الديني او القاعدة الاقتصادية السائدة او المعطيات البيئية العامة[١٠].

ان العادات والتقاليد ما هي الا الاطارات التي يصب الأفراد سلوكهم فيها، بحيث لا يسمح لهم ان يخرجوا عليها او ان يتصرفوا بما يتنافى معها[١١].

٤ـ الثقافة

ويعرف ادوارد تايلر الثقافة في كتابه(الثقافة البدائية) بانها ذلك الكل المركب الذي يتكون من المعرفة والمعتقدات والفن، والقانون، والعادات، وغيرها من المقدرات والاعراف التي يكتسبها الانسان بصفته عضوا في المجتمع[١٢].

٥ـ التعليم

عرف التعليم في معجم العلوم الاجتماعية بأنه نقل المعلومات من المعلم الى المتعلم بقصد اكسابه ضروبا من المعرفة وكإحدى الوسائل في تربيته[١٣]. ، بينما يذهب أنتوني غدنز الى انه يمثل نقل المعرفة من جيل الى جيل اخر بالتعليم المباشر اي التعلم في بيئة تربوية متخصصة يقضي فيها الافراد عدة سنوات من حياتهم[١٤].

ثالثا // العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية الى زواج القاصرات

ان ظاهرة زواج القاصرات صيغة من صيغ التخلف التي تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية دورا كبيرا في زيادة حجمها، وتقسم العوامل الاجتماعية والثقافية الى ثلاثة اقسام يتعلق الاول بالعادات والتقاليد الاجتماعية والثاني يتعلق بالمورث الثقافي والثالث يتعلق بالتعليم.

اولا // العادات والتقاليد الاجتماعية

ان العادة الاجتماعية بأوسع معانيها هي السلوك المتكرر الذي تفرضه الجماعة على الافراد وتتوقع منهم ان يسلكوه، والا تعرضوا لاستياء الجماعة وسخطهم وانتقامهم[١٥].

تشكل العادات والتقاليد الاجتماعية احد العوامل الهامة التي تتدخل في زواج الفتاة ، فمجتمعنا العراقي تحكمه عادات وتقاليد واعراف تصل الى حد القبلية والعشائرية ، فليس من الضروري ان تكون تلك العادات والتقاليد جيدة على الرغم انها من التراث شئنا ام ابينا، فعادات الزواج وتقاليده في جنوب العراق تختلف عن شماله و وسطه ، فهناك بعض هذه العادات سيئة التي قد تكون لدى البعض جيدة لأن تلك العادات امور مبنية للناس ولا زالت تسيطر على عقول الكثيرين من الناس[١٦].

ان من بين العوامل التي تقف وراء ظاهرة زواج القاصرات هو انتشار توجهات ثقافية مؤيدة للزواج ، حيث يرى ان الاسلام يحث على مثل هذا الزواج ، وان البنى الاجتماعية في بعض المحافظات تتسم بالتقاليد ، حيث لا تتوفر فرصة كبيرة للحراك الاجتماعي ، الامر الذي يؤدي الى تدني مستويات طموح الافراد الذين ينتمون الى فئات اجتماعية فقيرة ومهمشة في تحسين اوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، ان معظم سكان الحضر مازالوا يحتفظون بالعادات والتقاليد القروية ، اذ لهم علاقات اسرية وثيقة ممتدة بالأسرة في الريف فالسمات القروية ما زالت تؤثر فيهم حيث الوالدان يلعبان دورا هاما في اختيار الزوج او الزوجة لأطفالهما، وكانت هناك عوامل كثيرة تتداخل في عملية اختيار الزوجة تنظمها ثقافة المجتمع وتحكمها بيد من حديد تقاليده وعرفه وعاداته، حيث الزواج كان عمل اسري وليس فردي اذ انه يؤسس علاقات جديدة بين كل افراد الاسرتين وليس بين زوج وزوجة[١٧].

ان زواج القاصرات او المبكر ذو قيمة عالية عند اهل الريف حيث ان من بين الاسباب التي تشجع علية ((بساطة الحياة الريفية وندرة التخصص وتقسيم العمل وانخفاض مستوى المعيشة وقناعة الناس بالضروري من مطالب الحياة)) ، والزواج في الثقافة الريفية يتسم بسمات تميزه وتطبعه بطابع خاص، وتتجلى تلك السمات المميزة في خضوع الزواج خضوعا يكاد يكون تاما لعادات اجتماعية معينة تتضمن قيما خاصة يتمسك بها الريفيون تمسكا شديدا لدرجة انها تأصلت جذورها ورسخت فأصبحت عندهم من المسلمات التي حبكت حبكا في نسيج ثقافتهم وصارت من لب التراث الثقافي يتوارثها الناس خلفهم عن سلفهم، وحسب رأيهم ان زواج البنت القاصر هو عصمة من الزلل وصيانة من الوقوع في الفتنة والاغراء، متناسين الآثار التي تنتج عن هذا الزواج الذي لا يصب في مصلحة الفتاة[١٨].

ان العادات والتقاليد الاجتماعية ما تزال منظومات حاكمة ومسيطرة تفرض نفسها على المجتمع سواء كان الناس في هذه المجتمعات متدينين ام علمانيين ، لأن هذه التقاليد تمثل هويتهم الاجتماعية وان اي تغيير يطال هذه العادات يعد عدوانا على تلك الهوية ، ان النظرة الدونية للمرأة يتبعها اثار تتجسد في تحديد ادوارها في الحياة والاعتراف بحقوقها ولا تقتصر هذه النظرة على الرجل وانما المرأة نفسها تتصور نفسها في الموقع الدوني انسانيا، وذلك بفعل النظرة الاجتماعية السائدة اليها كجنس ضعيف[١٩].

تختلف نظم الزواج حيث نجد ان طريقة اختيار القرين لقرينة ليست واحدة في كل الثقافات ، فهناك مجتمعات تجعل الاختيار من حق الرجل وحده ويعاب على المرأة ان تبدي رأيها في عملية الاختيار وقد يترك الى الوالدين هذه المهمة، وفي هذه الطريقة تعاني الفتاة بسبب ان ليس عليها ان تختار هي بنفسها شريك الحياة، حيث تترك التقاليد مهمة اختيار شريك الحياة الى الوالدين او ولي الامر[٢٠].

لا تتمتع الفتاة بحرية في اختيار شريك حياتها حتى وان كانت بالغة فهي تتمتع بقدر محدود من الحرية في الاختيار ، حيث جرت العادات والتقاليد الاجتماعية في امضاء زواج الفتاة لزوم موافقة الجد او الأب او الأخ[٢١].

ثانيا // الموروث الثقافي

ان المرأة مازالت تعيش في ظل قيم وعادات وتقاليد موروثة تعزز تفوق الرجل وتخلق تفاوتا بين الحقوق التي يتمتع بها كل من الذكر والانثى في المجتمع، وكثيرا ما نجد الاسرة (سواء في الريف او الحضر) تحرص من خلال التنشئة الاجتماعية على اعداد الفتاة منذ مراحل طفولتها المبكرة للقيام بالدور المنزلي، ويتم ذلك في سياق متناقض، فبينما تنمي الاسرة لدى الفتاة منذ الصغر استعدادها لأداء دور الزوجة وربة البيت وتشجع فيها ابراز انوثتها، في الوقت نفسه تفرض عليها سياجا من المحرمات وتراها دائما مصدر للقلق والخوف وجلب العار، حيث تحرم الفتاة خاصة في الريف من حقها في المناقشة والاختيار واتخاذ القرار حتى فيما يتعلق بحياتها ومستقبلها[٢٢].

تكون علاقة الزوج بالزوجة مسألة تخضع للضبط العام الذي يحدد مقدما نطاق الحق والواجب قبل الدخول في علاقة من هذا النوع، يقر علماء الاجتماع ان القواعد النظامية التي تحكم الزواج قواعد ثقافية واضحة ولهذا انها تختلف من مجتمع لأخر[٢٣].

تعد القيم الحضارية والمواقف الاجتماعية المتعلقة بالمرأة خصوصا المرأة الريفية وتقيد حركتها الى جانب سيطرة الرجل بمثابة السمات المميزة للمجتمعات وقد جعلت هذه العزلة الاجتماعية للمرأة حبيسة عالمها الخاص ذي التقاليد والعادات والقواعد الخاصة به والمختلف تماما عن عالم الرجل مما ينتج عن تلك العزلة اثار مختلفة سلبية اجتماعية قللت من قيمة المرأة وعدم اتخاذها لقراراتها بنفسها والاعتراض على القرارات التي تعتبر مصيرية مثل قرار الزواج حيث اولياء الامور يتخذون هذه القرارات من دون علم المرأة او مشاورتها، وكذلك ارست الموروثات الثقافية السائدة في المجتمع صور نمطية عن المرأة شكلتها كثير من المتغيرات من بينها اساليب التنشئة الاجتماعية في المجتمع حيث يشكل اسلوب التنشئة الاجتماعية الذي يتولاه الآباء الذين يرثون عادات وتقاليد مجتمعاتهم التي يعيشون فيها ضغوطا يمارسونها على بناتهم ومن خلال تلك التنشئة يرسم المجتمع للمرأة صورة نمطية يصعب الخروج من اسرها مستخدما في ذلك اساليب التدعيم المباشر كأسلوب القبول الاجتماعي الذي يعمل على اثابة اتساق المرأة مع القالب النمطي السائد[٢٤].

فالتركيبة الاجتماعية للعشائر وخاصة في الريف تساند هذا النوع من الزواج (زواج القاصرات) وتراه امرا مقبولا في عرف العشيرة وخاضع لرغبة الزوج وولي الفتاة دون ادنى اعتبار لإنسانية وكينونة المرأة وكرامتها وحقها الذي كفله الاسلام لها في اختيار من ترضا لتكمل نصف دينها وحياتها معه ،حيث نلاحظ ان الاناث اقل مكانة من الذكور كون البنت تمثل عبئا اقتصاديا غير مرغوب فيه اذ يجب اعالتها مع علم العائلة ان مصيرها الزواج ، والانتقال الى بيت زوجها، وعدم الافادة منها ماديا بعده، ومن ناحية اخرى تعد فردا غير مرغوب فيه لاحتمال ضياع الشرف، وجلب العار اذا اساءت السلوك، لذلك لا تتمتع بالاستقلالية والحرية في علاقاتها او تصرفاتها او زواجها[٢٥].

ان تلك الموروثات الثقافية السائدة أرست صورة نمطية عن المرأة شكلتها كثير من المتغيرات من بينها أساليب التنشئة الاجتماعية، اذ يلعب أسلوب التنشئة الأسرية الذي يتولاه الآباء الذين يرثون عادات وتقاليد مجتمعهم التي يعيشون فيها دورا في تشكيل شخصية الأبناء، مشكلين بذلك ضغوطا حضارية يمارسونها على ابنائهم عن طريق تدعيم اتجاهات مقبولة بعينهم في أطار المجتمع الذي يعيشون فيه، ولأننا نعيش في حضارة تعطي الأولوية فيها للطفل الذكر وتخصه بمميزات لا تحصل عليها الطفلة الانثى، ينتقل الاتجاه الى معاملة الفتاة على انها النوع الأضعف والأقل قدرة والأدنى مكانة[٢٦].

ثالثا // التعليم

يعد التعليم اهم المتغيرات الثقافية فاعلية في اي مجتمع من المجتمعات خاصة في المجتمعات النامية التي لا تزال خطواتها بطيئة نحو التنمية والتحديث ، فالتعليم يعد حجر الزاوية للفتاة لأنه بمكنها من الاستجابة للفرص المتاحة لها ومن تحدي الادوار التقليدية المفروضة عليها[٢٧].

ان تعليم المرأة حليف قوي لمكافحة الفقر في الاسرة والتعليم يعزز احساس المرأة باحتياجاتها ومنظوراتها الخاصة وقدرتها على اتخاذ القرارات المتعلقة بها فإن تعليم المرأة له فوائده الايجابية لها ولأسرتها وللمجتمع بشكل عام[٢٨].

ان الصورة النمطية للمرأة ظلت راسخة في الذهن وهذا ما يفسر انخفاض فجوة النوع وانخفاض التحاقها ومواصلتها للتعليم، اذ تحرم الاناث من التعليم فقط لكونهن اناثا ولا تحصل الانثى في الارياف منه الا مستويات محدودة فقط ، وهو ما نجده عند الجماعات المحافظة سواء في القرية او المدينة ، وقد تقل النسبة في المدن عنها في الارياف[٢٩].

ان المشكلة الكبرى التي تواجه المرأة اليوم هو الزواج في سن الطفولة، حيث يحرم الفتاة من حقها في الطفولة والتعليم، ويجبر الفتيات على انجاب الاطفال قبل ان يكتمل نمو اجسادهن بدل الذهاب الى المدرسة واللعب مع الاطفال الاخرين[٣٠].

وبعد انقطاع الاناث من التعليم نجد الكثير منهن يتزوجن في سن مبكرة ، قبل سن الثامنة عشرة اذ نجد ان الغالبية العظمى من الفتيات في مجتمعاتنا يتزوجن قبل سن العشرين ، واللافت ان الفتيات اللواتي بأمكانهن ان

يتمتعن بفرصة التعليم يهجرنه من اجل الزواج وفي سن مبكرة ، والغريب في ذلك ان اغلب الفتيات يتنازلن طوعا عن فرص التعليم. ومن الملاحظ ايضا ازدياد حالات الطلاق في المجتمع في السنوات الاولى للزواج ، حيث يدخل الشباب مؤسسة الزواج في سن مبكرة قبل نضجهم وفهمهم للحياة الزوجية فضلا عن ذلك تدخل الاهل في كل صغيرة وكبيرة[٣١].

يعد زواج القاصرات من العادات الاجتماعية التي تحد من الفرص التعليمية للفتيات ولا شك في انه من العوائق التي تقف امام تعليم الفتاة، اذ ان بعض الأهالي ولا سيما في القرى والمناطق الريفية يرون ان الفتاة لا تحتاج الى التعليم وانها خلقت لخدمة المنزل وتربية الاطفال ويذهب بعضهم الأخر الى ان الفتاة اذ تلقت تعليمها فأنها سوف تعصي أوامر الأهل وتفتح عينها على امور لا يجب ان تعلمها[٣٢].

ان التسرب من التعليم هو احد اسباب زواج القاصرات الذي يتم دائما وسط الأسر غير المتعلمة كما ان مثل هذا الزواج يمثل مصدرا للحصول على الثروات والمنافع المادية، وعدم الاخذ في الحسبان الاثار والمضار التي تنتج عن هذا الزواج. حيث يلجأ الفقراء الى تزويج بناتهم في سن مبكرة للتخفيف من مصاريف البيت وتكاليف التعليم، ويرى كثيرون ان الزواج ما هو الا ضمان وصيانة لشرف البنت ولا داعي الى اكمال الدراسة لأن في كل الاحوال مصيرها الزواج... ويكفي انها تعرف القراءة والكتابة، وزواج القاصرات هو تملص مسؤولية الوالدين من ابنتهما، كما ان الزواج المبكر للقاصر يحرمها من مسيرة النمو الطبيعي لها وسط اقرانها ولها اثر سلبي مستقبلي، لأنها حرمت من التعليم[٣٣].

نلاحظ في الآونة الاخيرة وجود بعض الاسر التي لا تعير اهمية للتعليم لأولادها او بناتها ما اثر وبصورة سلبية على حياتهم الاجتماعية وحتى الاقتصادية حيث ان الاولاد او البنات الذين لا يكملون دراستهم العلمية في بعض مجالاتها وليس جميع مجالاتها يكونون فاقدين للوعي الفكري ويعانون من وجود ضعف مادي ومعنوي ما اثر في الزواج المبكر حيث ان الشاب عندما يتزوج في سن مبكرة وهو لم يكمل الثامنة عشرة فهذا يؤثر في حياته المادية والعلمية لكونه وبكل تأكيد لم يكمل حتى الدراسة الاعدادية وعليه فليس لديه اي وعي فكري او اجتماعي لبناء الاسرة المتكاملة وخاصة عندما تكون الزوجة تعاني من نفس المشاكل حيث انها قاصرة لم تكمل حتى السادسة عشرة وهي في مقتبل الحياة ولم تكمل الدراسة الابتدائية ففي هذه الحالة كيف تستطيع بناء اسرة متكاملة وتربية اجيال يطورون المجتمع وذلك بسبب قلة الوعي الحاصل بين الزوجة والزوج لصغر سنهم عند الزواج ما يؤدي الى حصول تفكك اسري سريع بعد الزواج[٣٤].

الخاتمة

الزواج من أهم النظم الاجتماعية ومن إخطرها شأنا في حياة الإنسان والمجتمع، وهو الرابطة المشروعة بين الجنسين، ويكون مركبا من عادات وتقاليد تبنى على الاحترام والتعاون المشترك، حيث ان أهمية الزواج مثله مثل الاسرة في حياة الإنسان والمجتمع أمر ظل يلقى تأييدا وتأكيدا طوال التاريخ وحتى اليوم، ويعد الزواج من اقدم النظم الاجتماعية الذي من خلاله تتشكل النواة الرئيسة للمجتمع الانساني "الاسرة" كما يعد من الاحداث المهمة في حياة الفرد التي من خلالها يدخل مرحلة جديدة، حيث ان الاسرة هي عماد المجتمع، وانها اذا قامت على اسس قوية وسليمة، استقرت احوال المجتمع وتوطدت اركانه، واذا وهنت قواعد الاسرة، ولم يتحقق لها اسباب القوة على اختلافها اضطربت حياة المجتمع واختل توازنه.

ان الاسرة هي الخلايا الاولى التي يتألف منها جسم المجتمع، وبصلاحها يصلح هذا الجسم، وبفسادها يدب اليها السقم والانحلال.

تختلف طرق الزواج من عصر الى اخر حيث بدأت بشكل بسيط وهو القبول بالبعض بين الذكر والانثى وتطور بتطور المجتمعات والعادات وتأثير الاديان، حيث ساهمت في تنقيح عملية الزواج وجعلت لها أسسا وقوانين وشروطا لابد من توافرها في كلا الجنسين ليتم الزواج بينهم، وينصح بالزواج في سن يظهر فيه كل من الذكر والانثى درجة من الوعي والقدرة على تحمل المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية. غير ان هذا الامر قد تغير بتغير طبيعة الحياة، حيث اختلفت معايير اختيار الزوج باختلاف العادات والتقاليد، واصبح اختيار الزوج على اساس المال او الجاه او النسب، واللجوء الى زواج القاصرات، حيث ان هنالك الكثير من الاسباب تدفع الى زواج القاصرات منها العادات والتقاليد والفقر وكبر حجم الاسرة والبطالة وعدم التعليم والوضع الامني غير المستقر، جميع هذه الامور كان لها دورا في انتشار ظاهرة زواج القاصرات.

ومن هنا كان لدراسة زواج القاصرات والعوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية اليه أهميتها البالغة ليست فقط لكونها نصف المجتمع فهي ايضا عماد الاسرة واساس بناء المجتمع وتقدمه، حيث ان موضوع زواج القاصرات والعوامل المؤدية اليه واثاره الاجتماعية من المواضيع التي تتطلب دراستها دراسة معمقة سواء كانت العوامل المؤدية اليه عوامل اجتماعية ثقافية او عوامل اقتصادية.

هوامش البحث

١ـ مصطفى ابراهيم واخرون، المعجم الوسيط،ج١، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٦٠، ص٤٠٧ .
٢ـ ابي بركات عبد الله النسفي، كنز الدقائق، ط١، دار الكتب العالمية، بيروت ـ لبنان، ١٤٢٢ه، ص١٧١ .
٣ـ نبيل الصائغ، موسوعة الاحوال الشخصية لجميع المذاهب والاديان، ط٢، ١٩٩٧، ص١٣ .
٤ـ عادل احمد سركيس، الزواج وتطور المجتمع، دار الكتب العربية، القاهرة، ب ت، ص١٢ .
٥ـ ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، ج ٤،دار صادر للطباعة، بيروت،١٩٦٥. ص ٥
٦ـ محمد رواس قلعة جي، معجم لغة الفقهاء، ط ٢، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٨. ص ١٨
٧ـ أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨. ص ٣٢٢
٨ـ أحمد الحجي الكردي، مصطلحات فقهية، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٦. ص٨٩
٩ــ عاطف عطية، المجتمع(الدين والتقاليد)، بحث في اشكالية العلاقة بين الثقافة والدين والسياسة، جروس برس، لبنان، ١٩٩٢. ص ٤٨
١٠ـ فردريك معتوق، المعرفة(المجتمع والتاريخ)، جروس برس للطباعة، طرابلس، ١٩٩١. ص ١١٦
١١ـ محمد عبد المنعم نور، اسس العلاقات الانسانية، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٣. ص ١٧
١٢ـ تركي الحمد، الثقافة امام تحديات التغيير، دار الساقي للطباعة، بيروت، ١٩٩٣. ص١٤٥
١٣ـ احمد زكي بدوي، معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية، ط١، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧١. ص ٤٢٢
١٤ــ انتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فائز الصباغ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية للتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥. ص٤٧
١٥ـ فوزية ذياب، القيم والعادات الاجتماعية، دار الكتاب العربي، القاهرة ، ١٩٦٦. ص ١٠٧
١٦ـ محمد اسماعيل ابراهيم، الزواج، دار الفكر العربي للنشر والطباعة، ب ت ، ص ٩٦ ٠
١٧ـ محمد فؤاد حجازي، الاسرة والتصنيع، ط ١، مطبعة الاستقلال الكبرى ، ١٩٦٢. ص ٢٠١-٢١٤
١٨ـ فوزية ذياب ، القيم والعادات الاجتماعية ، مصدر سابق. ص ٢٤٥-٢٤٦
١٩ــ شبر الفقيه ، المرأة العربية المعاصرة واشكالية المجتمع الذكوري ، دار البحار ، بيروت ، ٢٠٠٩ . ص ١١٤-١١٦
٢٠ـ محمد عبد المنعم نور، اسس العلاقات الانسانية، مصدر سابق، ص ٣٨
٢١ــ حسين بستان النجفي، الاسلام والجنوسة (التمييز بين الجنسين في المؤسسات الاجتماعية)، ط١، مركز الحضارة، بيروت، ٢٠١٢ . ص ٣٤
٢٢ــ عواطف عبد الرحمن، المرأة والاعلام(تحديات واشكاليات)، ط ١ ، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠٠٨. ص ٣١
٢٣ـ محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعارف، الاسكندرية، ١٩٦٣. ص ١٨٠-١٨١
٢٤ــ خالد علي عبد الخالق، المرأة بين التهميش والتمكين ، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٦. ص ١٤٥
٢٥ــ حليم بركات، بحث في تغير الاحوال والعلاقات، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٠. ص ٣٧٠
٢٦ــ محمد سيد فهمي، مشركة المرأة في مجتمعات العالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،٢٠١٢. ص٣٢٢
٢٧ــ محمد الشهاري، تدني التحاق البنات بالتعليم الابتدائي في الريف، دار الإيثار للنشر، الأردن، ٢٠٠١.ص ٢٣
٢٨ــ حسين خضير الطائي، تطوير معارف واتجاهات ومهارات المرأة الريفية، بحث منشور في مجلة الزراعة العراقية، العدد الاول، وزارة الزراعة، ٢٠٠٤. ص ٦
٢٩ـ شبر الفقيه ، المرأة العربية المعاصرة واشكالية المجتمع الذكوري ، مصدر سابق، ص ١١٩
٣٠ــ فؤاد الصلاحي، قضايا المرأة الريفية من منظور النوع الاجتماعي، دراسة ميدانية تحليلية، جامعة صنعاء، اليمن، ٢٠٠٧. ص ٨٥-٨٦
٣١ـ شبر الفقيه ، المرأة العربية المعاصرة واشكالية المجتمع الذكوري ، مصدر سابق. ص ١١٩
٣٢ــ وضع المرأة في العراق، تقييم حول الحقوق القانونية والواقعية للمرأة، مشروع تطوير القانون في العراق، ٢٠٠٥. ص ٩١
٣٣ــ زواج القاصرات بين مؤيد ومعارض، وثيقة الكترونية متوفرة على الموقع hipress.com http://altaak
٣٤ـ سجى عبد الرضا، ظاهرة زواج القاصرات ، دراسة ميدانية في محاكم الاحوال الشخصية في مدينة الشعب، بحث مقدم الى وزارة العدل ، بغداد، ٢٠١١ . ص٠٢٢

قائمة المصادر

١ـ ابراهيم، محمد اسماعيل ، الزواج، دار الفكر العربي للنشر والطباعة، ب ت
٢ـ ابراهيم، مصطفى واخرون، المعجم الوسيط،ج١، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٦٠
٣ـ ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، ج ٤،دار صادر للطباعة، بيروت،١٩٦٥
٤ـ بدوي، احمد زكي ، معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية، ط١، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧١
٥ـ بركات، حليم ، بحث في تغير الاحوال والعلاقات، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٠
٦ـ حجازي، محمد فؤاد ، الاسرة والتصنيع، ط ١، مطبعة الاستقلال الكبرى، ، ١٩٦٢
٧ـ الحمد،تركي ، الثقافة امام تحديات التغيير، دار الساقي للطباعة، بيروت، ١٩٩٣
٨ـ ذياب، فوزية ،القيم والعادات الاجتماعية، دار الكتاب العربي، القاهرة ، ١٩٦٦
٩ـ سركيس، عادل احمد ، الزواج وتطور المجتمع، دار الكتب العربية، القاهرة، ب ت
١٠ـ الشهاري، محمد ، تدني التحاق البنات بالتعليم الابتدائي في الريف، دار الإيثار للنشر، الأردن، ٢٠٠١
١١ـ الصائغ، نبيل ، موسوعة الاحوال الشخصية لجميع المذاهب والاديان، ط٢، ١٩٩٧
١٢ــ الصلاحي، فؤاد ، قضايا المرأة الريفية من منظور النوع الاجتماعي، دراسة ميدانية تحليلية، جامعة صنعاء، اليمن، ٢٠٠٧
١٣ــ الطائي، حسين خضير ، تطوير معارف واتجاهات ومهارات المرأة الريفية، بحث منشور في مجلة الزراعة العراقية، العدد الاول، وزارة الزراعة، ٢٠٠٤
١٤ــ عبد الخالق، خالد علي ، المرأة بين التهميش والتمكين ، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٦
١٥ــ عبد الرحمن، عواطف ، المرأة والاعلام(تحديات واشكاليات)، ط ١ ، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠٠٨
١٦ــ عبد الرضا، سجى ، ظاهرة زواج القاصرات ، دراسة ميدانية في محاكم الاحوال الشخصية في مدينة الشعب، بحث مقدم الى وزارة العدل ، بغداد، ٢٠١١
١٧ــ عطية، عاطف ، المجتمع(الدين والتقاليد)، بحث في اشكالية العلاقة بين الثقافة والدين والسياسة، جروس برس، لبنان، ١٩٩٢
١٨ـ عمر،أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة،عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨
١٩ــ غدنز، انتوني ، علم الاجتماع، ترجمة فائز الصباغ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية للتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥
٢٠ـ غيث، محمد عاطف ، علم الاجتماع، دار المعارف، الاسكندرية، ١٩٦٣
٢١ـ الفقيه، شبر ، المرأة العربية المعاصرة واشكالية المجتمع الذكوري ، دار البحار ، بيروت ، ٢٠٠٩
٢٢ــ فهمي، محمد سيد ، مشركة المرأة في مجتمعات العالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،٢٠١٢
٢٣ـ قلعة جي،محمد رواس ، معجم لغة الفقهاء،ط ٢، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٨
٢٤ـ الكردي، أحمد الحجي ، مصطلحات فقهية، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٦
٢٥ــ النجفي، حسين بستان، الاسلام والجنوسة (التمييز بين الجنسين في المؤسسات الاجتماعية)، ط١، مركز الحضارة، بيروت، ٢٠١٢
٢٦ـ معتوق، فردريك ، المعرفة(المجتمع والتاريخ)، جروس برس للطباعة، طرابلس، ١٩٩١
٢٧ـ النسفي، ابي بركات عبد الله ، كنز الدقائق، ط١، دار الكتب العالمية، بيروت ـ لبنان، ١٤٢٢هجرية
٢٨ـ نور،محمد عبد المنعم ،اسس العلاقات الانسانية، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٣
٢٩ــ وضع المرأة في العراق، تقييم حول الحقوق القانونية والواقعية للمرأة، مشروع تطوير القانون في العراق، ٢٠٠٥